

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في مؤتمر: "أصدقاء لبنان للاستثمار والتمويل" 2008/11/20

السادة الوزراء،

الإخوة المنظمون للمؤتمر،

الأصدقاء الحاضرون من رجالات المال والأعمال،

أيها السادة،

نلتقي اليوم في هذا المؤتمر الذي يشكل حلقة من سلسلة المؤتمرات التي درجت مجموعة الاقتصاد والأعمال على عقدها لتشجيع وتحفيز الاستثمار في لبنان، والتي أصبح انعقادها في بيروت تقليداً سنوياً ينتظره الكثيرون. ويرجع ذلك لسببين: الأول، نشاط المصارف وجمعيات رجال الأعمال والاقتصاد وسائر المهتمين في هذا البلد في الدعوة والعمل لكي يبقى لبنان بيئةً زاهرةً للتلاقي والحوار وللتجارة والإنشاء والتطوير، والسبب الثاني إقبال الأشقاء العرب، والمستثمرين العالميين على بيروت ذات السمعة العالية في شتى المجالات خصوصاً تلك المتعلقة بالأعمال المصرفية والاستثمارية. لكن، على الرغم من ذلك، فإنني أرى أنّ لهذا المؤتمر في هذا الطرف بالذات، مذاقاً خاصاً لأنه يأتي في أعقاب سنواتٍ صعبةٍ مرّت بها بيروت ولبنان، ويأتي خصوصاً بعد احتدام الأزمة المالية العالمية التي هزّت الاقتصاد العالمي، ونجمت عنها تطوراتٌ وتداعياتٌ ستستمرُّ ربما لفترةٍ قد تطول أو تقصر، وفي سائر الأنحاء، كما في شتى المجالات.

ولذا، فصحيحٌ أنكم تقدّمون إلى بيروت، أيها الإخوة والأصدقاء بمبادرةٍ من مجموعة الاقتصاد والأعمال كما في مناسباتٍ سابقة، لكنكم تأتون أيضاً وفي الظروف التي ذكرتها لتجديد الثقة ببيروت ولبنان، وللشاورِ في جوانب الأزمة وكيفية مواجهة العالم لها، وماذا يكون علينا نحن أن نفعل إزاءها.

أيها الإخوة والأصدقاء،

لقد تحدثتُ قبلُ قرابة الأسبوع إلى إخوة وأصدقاء في المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي انعقد ببيروت تحت عنوان: "الاستثمار في الاستقرار". وأفضت هناك في توصيف الأزمة المالية العالمية أسباباً وتداعيات، وتأثيراتها على الأسواق والاقتصاد العالمي بالإجمال، واقترحتُ أفكاراً للتعامل معها والتصدي لها. والحقيقة أنّ الوضع الاقتصادي والمالي العالمي خلال الشهور الثلاثة الماضية، صار ضاعطاً على العالم كلّهُ، حيث يجري التداولُ في أفكارٍ كثيرةٍ في جميع أنحاء العالم لاستخلاص الدروس والعبر مما حدث. كما انعقدت اجتماعاتٌ إقليميةٌ وعالميةٌ كان آخرها اجتماعُ قمة العشرين بواشنطن، والتي كان الهدفُ منها الحدُّ من التداعيات السلبية على الاقتصادات والمجتمعات والدول، والتفكير العملي في كيفية الحد من انتشار الأزمة وتفاقمها وفي كيفية منع حدوث أزماتٍ مماثلةٍ في المستقبل القريب والمتوسّط. ولا أريدُ أن أكرّر ما سبق قولهُ من جانب الخبراء الاقتصاديين ورجالات الدولة والقرار، بل أريدُ توجيه النظر إلى الموقف العربي من الأزمة والتداعيات الاقتصادية الناجمة أو التي تنتج عنها، والموقع الذي ننوحاه لأنفسنا أمةً ودولاً في العالم بما في ذلك تناوُل التحديات التي تواجه لبنان وكيفية مقاربتنا لها.

إنّ الدرس الفوريّ الذي علينا أن نتعلّمه نحن العرب أننا كنّا وما نزالُ مُتلقّينَ لما يحدثُ في الاقتصادات الكبرى من فوراتٍ وأزماتٍ، ومتلقّينَ لما تفرضُهُ تلك الكُتْلُ والمؤسساتُ الاقتصاديةُ من قراراتٍ وإجراءاتٍ، دونما تمكُّنٍ أو تمكينٍ من الإسهامِ بشكلٍ مؤثرٍ في القرار الاقتصادي العالمي. ويفرضُ علينا ذلك التفكيرُ في مسألتين: كيف نصونُ نحن العربُ اقتصاداتنا وأسواقنا ومجتمعاتنا، لجهتي الاستقرار والنمو، وفي الوقت ذاته: كيف نُشاركُ في القرار الاقتصادي العالمي، بحيث نُؤثّرُ إيجاباً لصالح استقرارنا ونموّنا الاقتصادي، ولصالح الاستقرار والنموّ في العالم، ولصالح تجنُّب الأزمات التي تتألُّ منا كما تتألُّ من الآخرين الذين وقعت عليهم أضرارٌ كبرى. إنّ الكلمة الملائمة للتعبير عن مواجهة هذين الأمرين هي كلمةٌ سمعتموها وسمعناها كثيراً خلال العقود الخمسة الماضية، دون أن نشير فيها الاهتمامَ اللائقَ بها، وأعني بذلك: العمل الاقتصادي العربي المشترك. فقبل الأزمة وخلالها وبعدها هناك ضرورةٌ قُصوى للتعاون والتضامنِّ واجتراح أو بلوغ السياسات الاقتصادية المشتركة، والعمل الاقتصادي العربي المشترك، وبلوغ التكامل الاقتصادي العربي الواحد.

ولكي لا أذهب بعيداً في الماضي والمستقبل، أُشيرُ إلى المخاطر الناجمة عن حالة الركود التي دخل فيها الاقتصاد العالمي، وآثاره على البلدان النامية ومنها عالمنا العربي. ولهذا أرى فائدةً كبرى في المبادرة المستتيرة التي قام بها صاحبُ السموّ أميرُ دولة الكويت، والذي دعا إلى قمة اقتصادية عربية. ومن الضروريّ الآن تلبية رغبة ومبادرة دولة الكويت، وأن يسبقَ القمة الاقتصادية اجتماعُ لوزراء المالية العرب للتخصيص للقمة، واقتراح جدول أعمال لها استناداً إلى الأوضاع الاقتصادية العربية، وإلى وقائع الأزمة المالية وتداعياتها واقتراح وسائل مواجهتها. والأملُ أن تكون القمة المدعوُّ إليها الآن، المدمك الأول في قيام تكثفٍ اقتصادي عربيٍّ، أول آثاره تشجيع الاستثمارات العربية-العربية، ولاسيما في مشروعات شبكات الطُّرُق، والسكك الحديدية، والنفط والغاز، والنقل، والكهرباء، والاتصالات، وذلك لضمان التواصل والتعاون العربي وكذلك الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي والسياسي في شتى بلداننا العربية. وثاني آثاره: الإصرار الجماعي على المشاركة الفعّالة في المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية والسياسية، لكي نكون مؤثّرين وفاعلين لصالح شعوبنا وأمتنا وقضايانا المحفة وكذلك حقنا في الأمن والاستقرار والحرية.

أيها السيدات والسادة،

إنّ الأثر الأبرز لتكثيف الاستثمار بالداخل العربي، هو مكافحة الركود، وخلقُ فرصِ العمل لعشرات الملايين من الشباب والشابات الذين سينضمون إلى أسواق العمل في السنوات القليلة القادمة في بلداننا العربية، ومنعُ انخفاض نسب النموّ إلى حدود غير مقبولة وتعزيز جهود التنمية المستدامة، وبناء المزيد من القطاعات الصناعية والتكنولوجية والتحويلية والخدماتية، والحفاظ بنتيجة ذلك كلّهُ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أما الأثرُ الآخرُ الذي أمّله من وراء التعاون الاستثماري العربي، والتكثف الاقتصادي العربي، فهو الاقتدارُ على التأثير في القرار الاقتصادي العالمي، بحيث نسهمُ في استقرارنا واستقرار العالم، ولا نظلُّ عُرضةً للهزات والانتكاسات وإجراءات الغير، دونما قدرة على المُواجهة أو التأثير. العالمُ كلّهُ يريدُ من العرب الآن، وفي دول الخليج بالذات، الإسهامَ في حلّ الأزمة المالية العالمية، بطرق متعدّدة أبرزها دعمُ صندوق النقد الدولي. وقد دُعيت المملكة العربية السعودية كما هو معروفٌ لاجتماع قمة العشرين، وذكر الملك عبد الله بن عبد العزيز في كلمته أمام القمة ما يُعانيه العالمُ من الاختلالات نتيجة العولمة غير المنضبطة.

فإذا كان يراؤ منا أن نُسَمِّمَ في معالجة الأزمة، وفي سُبل الخروج منها، فلا بُدَّ أن يكون ذلك في مُقابل المُشاركة في السياسات والقرار. وها نحن العرب، وبثرواتنا الطبيعية، وممراتنا الإستراتيجية، وموقعنا المؤثر في تاريخ العالم وثقافته واقتصاداته وحاضره، نُصِرُّ على التوازن بين الأعباء والمسؤوليات، والمصالح والأمن والحريات، وذلك بأن نصل من طريق الشراكة العربية-العربية، والتكثُل العربي-العربي، إلى شراكة في النظام الاقتصادي العالمي، والنظام الاستراتيجي العالمي. ولهدّين الأمرين وسائلهُما وأدواتهُما، سواءً لجهة ما ينبغي المُطالبة به، ولجهة ما ينبغي أن يتمَّ في المؤسسات الدولية الاقتصادية والاستراتيجية من تغييراتٍ باتجاه إشراك القوى الاقتصادية والسياسية العالمية الصاعدة بالطرق الملائمة والفعّالة.

أيها السادة، أيها الإخوة،

لقد أطلتُ عليكم، لكنني أودُّ أن أتحدث قليلاً أيضاً عن لبنان. لقد استطاع لبنان أن يئأى بنفسه وبنظامه المصرفي والمالي عن مفاعيل هذه الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال الالتزام بالمعايير الصارمة والرصينة في الممارسات المالية والمصرفية، ومن خلال الرقابة الفعّالة على المصارف. وكذلك من خلال العمل المشترك والوثيق على صعيدي الحكومة والمصرف المركزي وبين المسؤولين الماليين والتقديين والمصارف. من ذلك تبيّن أنّ النظام المصرفي اللبناني ينطلق من أُسسٍ متينة بفضل أنظمتها وجديّة الإشراف عليها.

من جانبٍ آخر فقد استطاعت الحكومة اللبنانية بالتعاون والتنسيق مع مصرف لبنان، وعلى مدى السنتين الماضيتين أن تسيطر وإلى حد كبير على معظم العوامل الداخلية للتضخم وان تحوي تداعياته ريثما تزولُ عوامله الخارجية وهو ما بدأنا نلمسُهُ. ولذا فإنّه من المتوقع أن يستفيد لبنان من جهة من انخفاض أسعار النفط فيتمكّن بذلك من تخفيض كلفة أسعار المشتقات النفطية وبالتالي من تخفيض العجز في الحساب الجاري، وكذلك العجز في الموازنة. كما يُتوقع أن يتدنى معدل التضخم في لبنان في الأشهر القليلة المقبلة نتيجة انخفاض أسعار النفط وأسعار العديد من المواد الأولية.

لكنّ التداعيات لهذه الأزمة المالية العالمية على المدى المتوسط قد لا تتأخّر، وأهمّها في حالتنا كما في حالة سائر الاقتصادات العربية: وهي التداعيات المتأنيّة عن احتمالات الركود العميق والطويل. لذلك فإننا نرى وجوب أن تشكّل التحديات الاقتصادية الراهنة حافزاً قوياً يدفع الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني إلى التنبيه على ما يتأتى من ذلك من تداعيات وإلى إعادة تأكيد الثقة بنظامنا السياسي الديمقراطي وبقائدنا ومؤسساتنا النقدية والمصرفية والعمل على استمرار التزامنا وعملنا من أجل إيجاد المناخات الملائمة لعودة الحيوية والنمو إلى الاقتصاد الوطني وكذلك الاستمرار بإجراء الإصلاحات اللازمة في اقتصادنا ومؤسساتنا وفي ماليتنا العامة وفي ادنى شك سلوكياتنا السياسية.

ونحن في الحكومة وإزاء ذلك نؤكّد، في خضم هذه الظروف، على محاور ثلاثة كانت وما تزال تشكّل أُسسَ مقاربتنا لمسألة حماية لبنان اقتصادياً وإيمائته وتمميته:

أولاً: غنيٌّ عن القول أن لا ازدهارَ في الاقتصاد دون استقرارٍ سياسي وأمني. لذلك أكدت الحكومة في معرض بيانها الوزاري على الالتزام باتفاق الطائف والتزامها اعتماد الحوار البناء والتواصل وسيلةً للتعاطي ومعالجة الاختلاف في الرؤى السياسية بعيداً عن العنف. إن توطيد الاستقرار السياسي ودعمه في إطار تحقيق الوفاق الذي أُنجز في الدوحة، وبالتالي معالجة التحديات الناشئة من تأثير الأزمة المالية هو مسؤولية جميع الأطراف السياسية في لبنان.

ولعل الحوار السياسي الذي يجري برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان هو دليل على عزم الدولة على البناء على المكاسب السياسية التي تحققت بموجب اتفاق الدوحة. كذلك، فإن الحكومة مصممة على تنفيذ الانتخابات البرلمانية التي ستجري في العام 2009 لتدعيم الاستقرار السياسي وذلك بشفافية كاملة وبما يحافظ على حق الناخبين في التعبير عن آرائهم وقناعاتهم بحرية كاملة.

ثانياً: الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة اللبنانية بمشاركة الدول المانحة والبلدان التي اجتمعت في باريس في عام 2007 من أجل دعم لبنان. ونحن ملتزمون بالتقدم على مسار إصلاح المالية العامة وترشيد الإنفاق العام لجهة تحسين استعمالات الموارد المالية المتاحة وكذلك إصلاح النظم الضريبية والجمركية والتعاون مع القطاع الخاص في عدد من القطاعات الاقتصادية، وهذا كله من شأنه المساعدة على خفض العجز في الموازنة.

من جهة أخرى، ستستمر الحكومة في تعزيز جهودها لناحية الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم وتطوير المناهج التعليمية ورفع مستواها. كما ستعزز أسس شبكات الأمان التي سيتم تمويلها من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.

ثالثاً: الاستمرار في تفعيل المشاريع الاستثمارية الكفيلة بتعزيز النمو والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة في كل لبنان وإطلاق دينامية أفضل لعمل القطاع الخاص وتعزيز مبادراته: وسيتم ذلك من خلال التأكيد على خلق المناخات الملائمة ومن خلال تفعيل المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية الممولة بقروض ميسرة كما تقوم الحكومة بالعمل على تأمين الأموال اللازمة بشكل مباشر أو/ وعبر القطاع الخاص لمعالجة قطاع الكهرباء وغيرها من البنى التحتية الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي وللتنمية المناطقية. أما بالنسبة لقطاع الاتصالات فإن الحكومة مستمرة بسياستها الداعمة لمشاركة القطاع الخاص في الإدارة ولاحقاً في خصخصة قطاع الهاتف الخليوي والثابت مع العمل المستمر لإنجاز ذلك بالتلازم مع الأوضاع المالية في الأسواق العالمية.

ونحن أيضاً أيها الأصدقاء، وإلى جانب ما تقوم به الحكومة من جهود لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في البلاد، في صدد إعداد رؤيا اقتصادية تقوم على إشراك القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي في تفعيل الاقتصاد المنطقي من خلال مشاريع استقطابية هامة توفر شروط الإثراء المتوازن والمستدام، وتنتج فوائد هامة لسكان المناطق كافة من خلال تحريك اقتصادات تلك المناطق وخلق فرص العمل الجديدة لأبنائها،

وتنتج في الوقت ذاته فوائد هامة للمستثمرين المشاركين في هذه المشاريع.

أيها السيدات والسادة، أيها الإخوة العرب،

ما غاب لبنان وما غابت بيروت. وما أنتم تشهدون على استمرار إرادة اللبنانيين في العمران وفي تحقيق الازدهار وما هي هذه الوجوه الصبوح المقلبة عليكم أيها الأشقاء والأصدقاء، ودائماً بالكفاءة، وبالنقّة، وبالأمل، وبالعامل.

عاشت بيروت. عاش العمل العربي المشترك. عشتم وعاش لبنان.